

مهنة التدقيق في ظل تطبيق معايير الإبلاغ المالي والقيمة العادلة

د. حواس صلاح*

د. طرفاني عتيقة**

Abstract:

The world has witnessed great development in all science including science where development and new accounting concepts which in turn evolved into modern concepts fit economic developments among these concepts, the concept of "fair value".

The main objective of the audit of financial statements is to enable the auditor to express his opinion as to whether the financial statements were prepared of all the fundamental aspects in accordance with specific financial reporting framework (criteria), as is well known, emerging international standards for financial reporting through a set of criteria from the traditional concept of measuring elements of the financial statements of the concept of historical cost to fair value concept as the most suitable financial statements.

In the absence of experience among Auditors in the techniques and methods of measuring the fair value of the audit risks related to the measurement of fair value in increased, and created new challenges for the auditor.

Key words: fair value, historical costs, International Standards Auditing, International Financial Reporting Standards.

* أستاذ محاضر قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر3.

** أستاذة محاضرة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر3.

ملخص: يعرف علم المحاسبة تطورا كبيرا خاصة على مستوى المفاهيم التي صارت تناسب أكثر التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم ومن بين هذه المفاهيم مفهوم "القيمة العادلة". إن الهدف الأساسي لتدقيق البيانات المالية هو تمكين مدقق الحسابات من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت مستوفية لكافة النواحي الجوهرية المقيدة في تقارير مالية محددة بناء على معايير معتمدة. المالية من خلال مجموعة من المعايير، لقد خرجت المعايير الدولية للتقارير من المفهوم

مقدمة:

إن تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف أرجاء العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم المحاسبة طبقا لمعايير محلية تكون مختلفة إلى حد بعيد عن بعضها البعض.

لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة العالمية، أو بعبارة أخرى تقارب عالمي حول لغة محاسبة مشتركة في العالم المالي، فكان الإتجاه نحو المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، وهي المعايير التي أعلن عنها مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتي كانت

تعرف مسبقا بمعايير المحاسبة الدولية والصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية.

وفي هذا الإطار ظهرت مدرسة جديدة ينادي أصحابها بإعتماد القيمة الحقيقية للأصول في كل التسجيلات المحاسبية.

1- تحديد دور المدقق في الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وفقا للمعايير التدقيقية:

تعيش المنظمات المهنية في الوقت الراهن عصر تغييرات المشاريع مما جعلها غير قادرة على أخذ المبادرات الايجابية في التعامل مع التغييرات وتأثيراتها المتزايدة، لذا لم يقتصر اهتمامها على المعلومات التاريخية أو الحالية بل ظهرت الحاجة إلى دراسة وفهم توقعات المستقبل من قبل الإدارة لأجل التكهن والتفكير في عواقب قراراتها وأفعالها مستقبلا، وتنامت الحاجة إلى دور المدقق في تحقق من موضوعية الافتراضات التي اعتمدها الإدارة في إعدادها لمعلوماتها المستقبلية وكفاية الإفصاح عنها.

2- دور المدقق في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية :

إن طبيعة عمل التدقيق ومبررات اللجوء إليه والمفاهيم المختلفة المستخدمة من قبل المدقق في توصيل نتائج عملية التدقيق يشوبها مستوى مرتفع من سوء الفهم، مما أدى إلى نشوء ما يسمى بفجوة التوقعات¹. حيث يعود التاريخ الحقيقي لهذه الفجوة إلى أواخر القرن الماضي.

¹ ناصيف فرحات، فجوت التوقعات في المراجعة، (مجلة المحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد 39، 2009، ص 22.

كما أن مهنة التدقيق تواجه تحديات معتبرة منها ما أكدها المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين²:

- المنافسة داخل المهنة وخارجها.

- التقدم التكنولوجي والذي يتضمن تطور الحاسوب وتبادل المعلومات والاتصالات وأثر ذلك على الناس والمنظمات.

- التعقيدات الناشئة عن قضايا مثل أساليب التمويل الأكثر تعقيداً والتغير المستمر في قوانين الضرائب على مختلف المستويات والحاجة إلى أنواع جديدة من المعلومات.

- تحديات الموارد البشرية وتغير قوى العمل.

- العولمة الناشئة عن الزيادة في الاستثمارات والتجارة العالمية.

ورغم أن الدول المتقدمة وخاصة أمريكا باعتبارها المصدر والمحرك الرئيسي لهذه التغيرات وجدت نفسها في وضع يحتم عليها ضرورة التلاؤم مع هذه التغيرات، بالعمل على ضرورة قيام المدقق بفحص المعلومات المالية المستقبلية ويبرر ذلك في أن فحص المدقق لهما قد يقنع قراءها بصدقها في حدود الإيضاحات التي يقدمها في تقريره، إذ أنه على علم بما يحيط بهذه المعلومات من حالات عدم التأكد وعدم تحقيقها وبالتالي فإنه يفصح عن ذلك في تقريره عنها حتى يستطيع الأطراف ذات علاقة الاعتماد علي هذه القوائم المالية في إتخاذ قراراتهم الرشيدة، نجد أن المعيار الثالث من معايير إعداد

² تركي راجي موسى الحمود، مهنة تدقيق الحسابات في دولة قطر، (المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد 08)، 1997، ص 80.

التقرير ينص على³: "يفترض أن القوائم المالية تفصح بشكل كاف عن أي بيانات جوهرية ما لم يرد في التقرير ما يخالف ذلك".

لقد وضع معيار التدقيق الدولي 810 (تدقيق المعلومات المالية المستقبلية) مجموعة من القواعد والإرشادات حول مهام المدقق لتحقيق المعلومات المالية المستقبلية، فقبل قبول مهمة التدقيق يتعين عليه دراسة عدة أمور منها: الغرض الذي ستستخدم من أجله هذه المعلومات، إذا كان التوزيع لها شاملا أو محدودا، وطبيعة الافتراضات التي استندت إليها الإدارة، والعناصر التي سوف تتضمنها المعلومات، والفترة التي تغطيها.

وعن قبوله لمهمة التدقيق، لا بد من التخطيط ويتضمن التخطيط القواعد الأساسية الواجب الالتزام بها من قبل المراجع عند تصميم وتطوير خطة المراجعة، وإعداد البرنامج الزمني لتنفيذها بما يحقق فاعلية التنفيذ وأهداف المراجعة⁴، كما يجب معرفة مستوى المخاطر المرتبطة بهذه المعلومات، ومدى دقة المعلومات المالية المستقبلية المعدة لفترات سابقة، وعند تنفيذ إجراءات التدقيق يؤكد المعيار الدولي أنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مدى توافر المصادر الأولية الكافية والمناسبة عن الافتراضات موثوقا بها من خلال إتباع الإجراءات التحليلية أما بالنسبة للإفصاح عن هذه المعلومات فإن المدقق عليه أن يتأكد أن غرض هذه المعلومات ليس مضللا، وأن السياسات المحاسبية قد تم الإفصاح عنها بشكل واضح ودقيق.

³ متولي محمد الجمل، محمد محمد الجزار، أصول المراجعة، (القاهرة: الجزء الأول، مكتبة عين شمس)، 1984، ص 15.

⁴ : International Federation of Accountants. **Committee on International Auditing Practice**, (Auditing Guide Lines, Handbook), July 1979 , p113.

3- المدققين في معالجة القيمة العادلة :

إن تفهم الكيفية التي يتم بموجبها قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها تعتبر الخطوة الحساسة الأولى التي تعطي للمدقق القاعدة أو الأساس من أجل تصميم إجراءات التدقيق، ويبنى المدقق مثل هذا التفهم على أساس إلمامه بمجموعة من الأمور منها:

- كيف تقوم الشركة التي تقوم بالإبداع بتقدير أو تقييم القيمة العادلة؛
- معرفة متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً بالنسبة للقيمة العادلة.

وهي أمور تتطلب معرفة على الأقل ما يلي⁵:

- خبرة وكفاءة الأشخاص في عملهم القياسي؛
- الافتراضات الهامة والبيانات التي تستخدمها الإدارة لتكوين التقدير؛
- المدى الذي تستخدم فيه الإدارة الأخصائي لتكوين تقديرات القيمة العالية.

إن على المدقق تفهم متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حين القيام بتقدير معين للقيمة العادلة ويمكن أن يكون هذا الأمر تحدياً للمدقق، لأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لم تعد تمثل الطرق أو عمليات لقياس القيمة العادلة فقط، بل إن هذه المبادئ بينت أن القيمة العادلة يجب أن تبنى على أساس أسعار السوق، وإذا كانت أسعار السوق غير موجودة فإن الأساليب

⁵ صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية وأثره على مهنة المدقق، (أطروحة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008)، ص 157.

التي تستخدمها الإدارة في قياس تقييمات القيمة العادلة يجب أن تتضمن تلك الافتراضات التي يمكن أن يستخدمها الأشخاص في السوق .

وإذا كانت مثل هذه المعلومات غير متوفرة فإن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تسمح للشركة باستخدام افتراضاتها الخاصة طالما لا يوجد أية دلالة على أن المشاركين في السوق سوف يستخدمون افتراضات مختلفة.

وفي هذا المجال، أصدر مجلس معايير التدقيق الأمريكي (ASB) النشرة رقم (101) تحت عنوان " تدقيق المقاييس والإفصاح للقيمة العادلة " في شهر يناير عام 2003، وقد قدمت هذه النشرة الإرشادات الموسعة بشكل كبير بالنسبة لتدقيق مقاييس القيمة العادلة والإفصاح عنها، وكذلك تحديد ما إذا كانت هذه المقاييس تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً⁶.

إن تقديرات القيمة العادلة تختلف عن التقديرات المحاسبية الأخرى وذلك بسبب أن أسعار السوق تكون غير متوافرة، وعلى الإدارة تقدير القيمة العادلة باستخدام أسلوب ملائم وافتراضات تعكس القيمة الحقيقية في السوق. إن الوضع الاستثنائي بالإضافة إلى زيادة في عدد المعايير المحاسبية التي تتطلب مقاييس وإفصاحات للقيمة العادلة، وتعقيد بعض تلك المقاييس وأهميتها بالنسبة للقوائم المالية، تتطلب إشارة تدقيق " يكون محددة لمثل هذه المقاييس.

⁶ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، (مصر: الدار الجامعية لنشر، الجزء الأول)، 2004، ص 29.

4- الهدف من تدقيق القوائم المالية :

قامت جمعية المحاسبين الأمريكية بإصدار بيان لمفاهيم التدقيق الأساسية وحدد البيان أربع حالات للطلب على خدمات التدقيق وفقاً لما يلي⁷:

أ- وجود تناقض في المصالح بين معدي المعلومات المالية (الإدارة) ومستخدمي المعلومات المالية (الملاك، المستثمرين، الدائنين وغيرهم) وهذا التناقض قد يؤدي إلى صراع بين الطرفين، فإدارة المؤسسة قد تقوم بإجراء بعض التغييرات المحاسبية التي من شأنها زيادة صافي الربح لتحقيق منفعتها المتمثلة في زيادة حوافزها ودعم مراكزها الوظيفية؛

ب- يمكن أن تكون للمعلومات المالية انعكاسات اقتصادية كبيرة وبالتالي فهي تمثل أهمية كبيرة لمتخذي القرارات؛

ت- هناك حاجة إلى المتخصصين لإعداد المعلومات المالية والتأكد من سلامتها؛

ث- لا يتاح لمستخدمي المعلومات القدرة على التقييم المباشر لجودة المعلومات بصفة مستمرة إما لنقص الخبرة أو عدم وجود السلطة لديهم للتأكد مباشرة من جودة معلومات القوائم المالية التي يستخدمونها.

أما عن العلاقة بين المدققين وعملية إعداد التقارير المالية، فإن علم تدقيق الحسابات والرقابة عليها، وجد ليخدم الكثير من المؤسسات المالية والمؤسسات التي تعتمد بشكل كبير أو بأخر على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم، وعلى العكس فإن الفكر المهني يوضح

⁷ صلاح حواس، مرجع سابق 156.

بجلاء أنه يقع على عاتق الإدارة مسؤولية إختيار السياسات المحاسبية، والحفاظ على الرقابة الداخلية الجيدة، وإعداد القوائم المالية على نحو عادل وأن ذلك كله ليس من مسؤوليات المدقق⁸.

لذلك وفي وقتنا الحاضر فإن العالم يشهد تطورا ملموسا على مستوى التجارة والصناعة، وكبر حجم المؤسسات والشركات، لذلك لا بد من وجود أداة فعالة خارجية تعطي رأيا محايدا عن مدى دلالة القوائم المالية للمؤسسات لتخدم الكثير من الطوائف المستفيدة من القوائم المالية المدققة في رسم سياستها ووضع أهدافها المستقبلية كالمساهمين والدائنين والمقرضين..... إلخ، والتأكد أن عناصر القوائم المالية قد تم تبويبها ووصفها بشكل سليم والإفصاح عنها طبقا لمبادئ المحاسبة.

5- الاعتبارات الواجب مراعاتها في عمليات التدقيق للقيمة العادلة:

إن الهدف الأساسي لتدقيق البيانات المالية هو تمكين مدقق الحسابات من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كفه النواحي الجوهرية وفقا لإطار التقارير المالية المحدده (المعايير المعتمدة)، وعليه خرجت المعايير الدولية للتقارير المالية من خلال مجموعه من المعايير، من المفهوم التقليدي لقياس عناصر البيانات المالية المتمثل في مفهوم التكلفة التاريخية إلى مفهوم القيمة العادلة مما جعل البيانات المالية أكثر ملائمة، غير أن الانتشار الواسع لعمل الخبراء الذي يسعى بشكل عام إلى الامتثال لمتطلبات قياس القيمة العادلة لمجمل الاستثمارات وبشكل أساسي لكل من

⁸ أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، (القاهرة: الدار الجامعية)، 2009، ص 348.

المشتقات المالية والشهرة والأصول غير الملموسة، بالإضافة إلى تعقيد الأدوات المالية المستخدمة للقياس وارتفاع المخاطر المالية المتعلقة بها من جهة وعدم وجود خبره لدى المدققين في تقنيات وطرق قياس القيمة العادلة من جهة أخرى جعلوا مخاطر التدقيق المتعلقة بقياس القيمة العادلة في وخلق تحديات جديدة أمام المدقق⁹.

إن المطلب الأساسي لمدقق الحسابات هو الحصول على دليل كافي (تأكيد معقول) على أن قياس القيمة العادلة وإفصاحاتها متفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المعايير المعتمدة)، حيث تنحصر مسؤوليته المدقق في الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية تؤكد انسجام قياسات وإفصاحات القيمة العادلة. فهو غير مسؤول عن التنبؤ بالظروف أو معاملات أو الأحداث المستقبلية، والتي يكون لمعرفتها خلال فتره التدقيق أثر كبير وجوهري على إفتراضات الإدارة المتضمنة في قياسات وإفصاحات القيمة العادلة. التي يقع على عاتقها: - مسؤولية تضمين قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في البيانات المالية .

- تأسيس عمليه إبلاغ مالي ومحاسبي لتحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة واختيار الطرق المناسبة للتقييم وتحديد أيه إفتراضات مهمة تم إستخدامها ودعمها بشكل ملائم.

- تحضير نماذج التقييم وضمان انسجام عرض قياسات القيمة العادلة والإفصاح عنها، مع إطار الإبلاغ المالي المحدد للمؤسسة (المعايير المعتمدة) .

⁹ صلاح حواس، مرجع سابق، ص 159.

وهنا ينبع التحدي أمام المدقق في فهم متطلبات تقدير القيمة العادلة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، خاصة أنها لم تحدد طرق أو إجراءات لقياس عناصر البيانات المالية بالقيمة العادلة، بل أكتفت بالإشارة أن الإدارة بإمكانها أخذ الأسعار السوقية كأساس للقيمة العادلة، وفي حال عدم توفر هذه الأسعار فإن التقنيات التي تستخدمها الإدارة كمؤشرات الأسعار يجب أن تكون متفقة مع التقنية التي يمكن استخدامها من قبل الأفراد في السوق، وفي حال عدم توفر هذه المؤشرات فللإدارة حرية استخدام تقنيات خاصة بها.

6- معايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بمعايير التدقيق الدولية :

هناك علاقة متينة بين المحاسب والمدقق حيث يهدف كلاهما لتقديم المساعدة لمستخدمي المعلومات المالية " التقارير والقوائم المالية " لاتخاذ القرارات المناسبة.

فالمحاسبة تتميز بطبيعة إنشائية يتمثل ناتجها النهائي في القوائم المالية لبيان المركز المالي ونتائج الأعمال لمؤسسة ما. والحقيقة أيضاً أنه يمكن القول بأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إنما نشأت لتتسم بالمرونة، فهي ليست قوانين مكتوبة، كما أن وجودها لا يعني أن هناك دائماً معالجة محاسبية واحدة لكل حالة يتعامل معها المحاسب، بل يوجد لبعض الحالات العديد من الطرق البديلة، وكلها تعتبر تطبيقات للمبادئ المتعارف عليها، وكلها طرق للقياس التقريبي، فلو كان القياس المحاسبي قياساً مؤكداً الدقة لما ظهرت مشكلة المرونة¹⁰.

¹⁰ Stephen Zeff, **Some Junctures in the Evolution of Process of Establishing Accounting Principles in the U.S.A: 1917 – 1972**, (The Accounting Review, Vol. 59 No. 3), 1984, p 447.

أما التدقيق فإنه يتصف بطبيعة انتقادية تحليلية تتمثل في فحص وقياس ما أعدته المحاسبة لزيادة الثقة في القوائم المالية ومدى تعبيرها في تمثيل الواقع لنتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة محل التدقيق.

وقد برزت أهمية العلاقة بين معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وتزايد دورها في العلاقات الدولية، الذي أوجد مشكلة مزدوجة أمام مهنتي المحاسبة والتدقيق حيث تزايدت من ناحية أهمية المعلومات المالية التي تتم مراجعاتها بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ومن ناحية أخرى زادت المشاكل المحاسبية المرتبطة بإعداد هذه القوائم.

لقد دعا هذا الأمر المنظمات المهنية المحاسبية في ضوء الفكر المحاسبي إلى الاستجابة لمواجهة بعض هذه المشاكل بإصدار معايير المحاسبة الدولية. لتتلوها معايير التدقيق الدولية، وهي مجموعة المعايير الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين الذي يضم في عضويته معظم المنظمات المهنية المحاسبية في العالم.

وعليه فهناك ترابط بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية حيث يرى أحد المختصين أن هذا الترابط يتبلور في محاور متعددة منها¹¹:

- إرتباط معيار التدقيق الدولي رقم "23" المتعلق بالاستمرار بمعيار المحاسبة الدولي رقم "1" الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث ينص على الاستمرار وهي إحدى الفروض الأساسية التي تبنى عليها البيانات

¹¹ الصبان محمد سمير، معايير المراجع وتقرير المراجع الخارجي، (الرياض : الندوة الأولى لسبل تطوير المحاسبة، جامعة الملك سعود)، 1981، ص 72.

المالية. وتعرف الاستمرارية في هذا المعيار بأن ينظر إلى المؤسسة عادة على أنها مستمرة في نشاطها مستقلا ومن تم يفترض عدم توفر نية التصفية.

ويعكس معيار التدقيق الدولية المتعلق باستمرارية الإجراءات التي يجب على المدقق اتخاذها إذا لم تكن متأكدا من صحة فرض الاستمرارية التي أسست عليها القوائم المالية.

إذا ما تأكد المدقق بعد تنفيذه للإجراءات الإضافية وحصوله على المعلومات بما فيها الظروف والعوامل التي تؤكد عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في عملها في المستقبل يجب عليها في هذه الحالة الاستنتاج بأن افتراض مبدأ الاستمرار الذي على أساسه تم إعداد البيانات ليس صحيحا . وإذا كانت نتيجة الافتراض خاطئ الذي على أساسه أعدت البيانات المالية ترتب عليه آثار مادية بشكل كبير وشامل بحيث تجعل تلك البيانات مظلمة فإنه يتوجب على المدقق أن يبدي رأيا سلبيا أو رأيا متحفظا .

الخلاصة:

بعد تعاظم الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات، وتزايد حالات الإدماج في أسواق المال الدولية، تواجه مهنة المحاسبة تحديا كبيرا يتمثل بالعمل على توفير معلومات مالية قابلة للمقارنة، وعلى قدر معقول من الإفصاح تلبية احتياجات المتعاملين في هذه الأسواق.

وبالمقابل تقف مهنة المحاسبة في الوقت الراهن عاجزة عن مواجهة هذا التحدي وذلك لعدة أسباب أهمها:

1 - أنها في كثير من دول العالم وعلى الأخص النامية منها مازالت بلا معايير مهنية تحكمها، مما يترك الممارسات المحاسبية في تلك الدول بلا ضوابط؛

2 - في الدول التي تتواجد فيها معايير محلية تحكم المهنة المحاسبية فإن الفروقات والإختلافات المادية القائمة فيها بين تلك المعايير تنعكس على القوائم المالية المعدة بموجب تلك المعايير وتخفص بالتالي من مصداقيتها وكذلك من قابليتها للمقارنة؛

3 - كما أن الدول التي اكتسبت جمعياتها المهنية عضوية اللجنة الدولية (IASB)، لا يتواجد في كثير منها تشريعات رسمية تلزم المهنيين فيها بتطبيق المعايير الدولية مما يترك المجال واسعا لظهور فروقات جوهرية في ممارستها المهنية الفعلية من جهته ومتطلبات تلك المعايير من جهة أخرى؛

4 - واجهت مهنة التدقيق أزمة المسؤولية والمصداقية وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى العالمي، وأدى هذا إلى تساؤلات عديدة من المستثمرين والرأي العام نتيجة إفلاس الكثير من الشركات والبنوك العالمية وانهارها، حيث تساءل الكثير عن سبب عدم إعطاء المدققين إشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات

إن تواطؤ شركات المحاسبة والتدقيق المعتمدة مع مسؤولي هذه الشركات، وهو ما أديننت به شركة "آرثر أندرسون" التي تعتبر من أكبر شركات تدقيق الحسابات في العالم، فقد وجهت إليها أصابع الاتهام في انهيار مجموعة "أنرون" العملاقة للطاقة التي أعلنت إفلاسها عبر إتلاف أطنان من الوثائق تتعلق بشركة "أنرون". وبدأت أصابع الاتهام تشير إلى شركة "أندرسون" مع بدء التحقيق في انهيار "أنرون" على أساس مسؤوليتها من جانبيين الجانب

الأول: أنها ساهمت في إخفاء خسائر "أنرون" عن طريق إنشاء شركات وهمية على الورق، وادعاء أن "أنرون" تساهم فيها وتحقق منها أرباحاً وهمية. والجانب الثاني : أنها أخفت عن المحققين حقيقة معاملاتها أو معاملات "أنرون".

وما حصل لأنرون حصل لشركة "وورلدكوم" حيث إنها انهارات فجأة دون سابق إنذار، علماً بأنها تعد ثاني أكبر شركة اتصالات في العالم، وقد اعترفت شركة "وورلدكوم" بأنها نتيجة للنظام المحاسبي المضلل وعدم إفصاحها عن بعض الأمور قد قامت بالمبالغة بأرباحها المعلنة بشكل جوهري وبمقدار تسعة بلايين دولار أمريكي، إن الممارسات المحاسبية المضللة لهذه الشركة قد تم تصميمها من أجل تعظيم الربح بشكل مضلل ليتوافق مع متطلبات البورصة (Wall Street-1) وذلك من أجل دعم أسعار أسهمها في السوق المالي.

المراجع:

- ✓ ناصيف فرحات، فجوت التوقعات في المراجعة، (مجلة المحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد 39)، 2009.
- ✓ تركي راجي موسى الحمود، مهنة تدقيق الحسابات في دولة قطر، (المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد 08)، 1997.
- ✓ متولي محمد الجمل، محمد محمد الجزار، أصول المراجعة، (القاهرة: الجزء الأول، مكتبة عين شمس)، 1984.
- ✓ International Federation of Accountants. **Committee on International Auditing Practice**, (Auditing Guide Lines, Handbook), July 1979 , p113.
- ✓ صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية وأثره على مهنة المدقق، (أطروحة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008).
- ✓ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، (مصر: الدار الجامعية لنشر، الجزء الأول)، 2004.
- ✓ أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، (القاهرة: الدار الجامعية)، 2009.
- ✓ Stephen Zeff, **Some Junctures in the Evolution of Process of Establishing Accounting Principles in the U.S.A: 1917 – 1972**, (The Accounting Review, Vol. 59 No. 3), 1984.
- ✓ الصبان محمد سمير، معايير المراجع وتقرير المراجع الخارجي، (الرياض : الندوة الأولى لسبل تطوير المحاسبة، جامعة الملك سعود)، 1981.